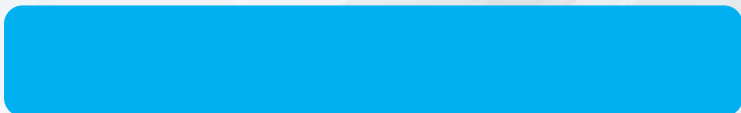


أثر التهكم التنظيمي على التنمية المستدامة: دراسة قياسية بالتطبيق على القطاع الخاص بمصر

محمد، ياسمين عبدالرحيم سيد أحمد. (٢٠٢٤). أثر التهكم التنظيمي على التنمية المستدامة: دراسة
قياسية بالتطبيق على القطاع الخاص بمصر. مجلة البحوث الإدارية، مج ٤٢، ع ٢٤، ١ - ٢٥. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1504655>

Prepared by



العنوان يعكس بوضوح موضوع الدراسة ومحورها الرئيسي، حيث يحدد بجلاء العلاقة بين
التهكم التنظيمي كمتغير مستقل والتنمية المستدامة كمتغير تابع، مع التركيز على القطاع
الخاص في مصر.

العنوان مناسب وجذاب، إلا أنه يفتقر إلى الإشارة إلى الأبعاد التفصيلية للمتغيرات أو النطاق
الزماني للدراسة.

تقدم المقدمة خلفية مفصلة عن الثورة التكنولوجية وتأثيرها على المؤسسات بشكل عام، وربطها بأهمية الإدارة الإلكترونية في تحسين كفاءة المؤسسات التعليمية، وتتمثل النقطة الإيجابية في تقديم المقدمة للسياق الذي يبرز أهمية الدراسة، واعتبار الموارد البشرية العامل المحوري في نجاح المؤسسات.

ومع ذلك، يلاحظ أن المقدمة تفتقر إلى التركيز على الفجوة المعرفية التي تحاول الدراسة سدها. لم تقدم المقدمة إشارات واضحة إلى التحديات الحالية أو الأسباب التي تجعل هذه الدراسة ذات صلة بالجامعات المصرية بشكل خاص.

صيغت مشكلة الدراسة بوضوح وربطت مباشرة بتحديات القطاع الخاص في مصر، مما يجعلها ذات صلة عملية واضحة.

وتضمنت صياغة المشكلة تساؤلاً رئيسياً وتساؤلات فرعية تناولت الجوانب المختلفة للعلاقة بين التهمك التنظيمي والتنمية المستدامة.

ومع ذلك، اقتصر صياغة المشكلة على توصيف الظاهرة ولم تتعمق في تحليل العوامل المؤثرة عليها. كان يمكن أن تكون المشكلة أكثر قوة إذا ربطت مباشرة بالدراسات السابقة لتوضيح الفجوة المعرفية التي تهدف الدراسة إلى سدها.

أهمية الدراسة تم تقسيمها إلى أهمية نظرية وتطبيقية. الجانب النظري ركز على أهمية التهمك التنظيمي كموضوع بحثي حديث ومؤثر، بينما تناول الجانب التطبيقي دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، فإن الجانب التطبيقي يفتقر إلى أمثلة ملموسة أو مقترحات عملية واضحة. كان من الممكن تعزيز هذا الجزء من خلال عرض كيفية استخدام نتائج الدراسة لتحسين ممارسات العمل في القطاع الخاص.

الأهداف جاءت واضحة ومباشرة، حيث ركزت على قياس تأثير التهمك التنظيمي على التنمية المستدامة مع تحليل الأبعاد المختلفة مثل العدالة الاجتماعية والمخاطر الوظيفية. ومع ذلك، فإن الأهداف اقتصرت على تحليل العلاقات الإحصائية دون تقديم تصور لكيفية معالجة هذه الظواهر أو اقتراح حلول عملية.

كان من الممكن تضمين أهداف تتعلق بالتوصيات أو السياسات المقترحة لتحسين بيئة العمل.

الدراسة قدمت استعراضًا شاملاً للدراسات السابقة، مع التركيز على الأدبيات المتعلقة بالتهكم التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي والتنمية المستدامة. أبرزت الباحثة ندرة الدراسات التي تربط بين التهكم التنظيمي والتنمية المستدامة، مما يعزز من أهمية البحث. ومع ذلك، غاب عن هذا القسم تحليل مقارنة للدراسات السابقة، حيث لم يتم توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية. كما أن الربط بين الدراسات السابقة وصياغة الفرضيات كان ضعيفًا.

الإطار النظري تناول مفهومي التهكم التنظيمي والتنمية المستدامة بشكل شامل، مع الإشارة إلى الأبعاد المختلفة لكل منهما. كانت المراجع العلمية المستخدمة متنوعة، مما يعكس اطلاع الباحثة على الأدبيات المتعلقة بالموضوع. ومع ذلك، لم يتم ربط المفاهيم ببعضها البعض في نموذج نظري واضح يوضح كيفية تأثير التهكم التنظيمي على التنمية المستدامة. كان من المفيد تقديم إطار مفاهيمي يشمل المتغيرات الوسيطة التي قد تؤثر على العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين.

الفرضية الرئيسية في الدراسة تناولت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهمك التنظيمي بأبعاده المختلفة والتنمية المستدامة، وهو ما يتماشى مع العنوان والمتغيرات الرئيسية المحددة. الفرضية الرئيسية واضحة ومباشرة، مما يعكس ارتباطاً قوياً بعنوان الدراسة ومتغيراتها. الفروض الفرعية تناولت أبعاد التهمك التنظيمي بشكل دقيق مثل قوة تنفيذ قوانين العمل، مخاطر العمل للذكور والإناث، والعدالة الاجتماعية، مما يجعلها مكملية للفرضية الرئيسية.

لم تتطرق الفروض إلى المتغيرات الوسيطة أو السياقية التي قد تؤثر على العلاقة بين التهمك التنظيمي والتنمية المستدامة، مثل البيئة التنظيمية أو الثقافة المؤسسية.

اقتصرت الفروض على تحليل مباشر للعلاقة بين المتغيرات دون تقديم تفسير للآليات التي تؤدي إلى تلك العلاقة.

الفروض قابلة للقياس من خلال البيانات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، مثل تحليل السلاسل الزمنية.

وضوح الفروض يجعل من السهل تصميم اختبارات إحصائية دقيقة للتحقق من صحتها.

الدراسة اعتمدت على منهجية السلاسل الزمنية وتحليل البيانات باستخدام مصادر أولية وثانوية. كان استخدام المنهج القياسي خطوة جيدة تعزز من موثوقية النتائج. المنهجية لم توضح كيفية اختيار العينة أو التحديات التي واجهت الباحثة أثناء جمع البيانات. كما لم يتم مناقشة كيفية التأكد من دقة البيانات المستخدمة أو التغلب على أي قيود محتملة.

النتائج أظهرت تأثيرًا إيجابيًا لقوانين العمل على التنمية المستدامة، بينما كان تأثير مخاطر العمل سلبيًا على الإناث فقط. النتائج دعمت فرضيات الدراسة، لكنها افتقرت إلى ربط واضح بالدراسات السابقة، مما أضعف الجانب التحليلي.

التوصيات كانت منطقية وتضمنت تحسين بيئة العمل وتفعيل العدالة الاجتماعية، لكنها كانت عامة للغاية ولم تتضمن خطوات تنفيذية واضحة. كان من الأفضل تقديم خطة عمل محددة أو توصيات قابلة للقياس.



Thank You